الفقر الحضري والاستبعاد الاجتماعي في المدينة

تمرسيت فتيـــحة

الملخص:

يعتبر الفقر الحضري من أخطر الظواهر التي تعاني منها المدن عامة، وهو ما اصطلح عليه بفقراء المدن، حيث تعاني هذه الفئة المستبعدة اجتماعيا من العديد من المشكلات التي تحول من الحصول على أبسط متطلبات الحياة الكريمة، مما يشكل خطرا على نمط الحياة الحضرية واستقرارها بسبب ما ينجم عنه من مظاهر وأثار كالسرقة والتسول وعدم استقرار النظام الاجتماعي والأمني، وذلك باعتبار أن الفقير يولد في محيط اجتماعي ومجالي غير متواصل مع المجالات الحضرية والفئات الاجتماعية الاخرى في المدينة، مما يؤدي الى ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي، هذه المشكلة التي تعايشها غالبية دول العالم والتي تؤدي الى حدوث فجوة وقطيعة مابين افراد المدينة الواحدة..

Summary: The table of urban poverty that faces a problem in urban areas and their stability due to a problem in the problem of poverty in the United States of America, which results in manifestations and effects such as theft, facilitation and instability of the social and security system, in the special educational circle that is born in a social and sphere, which leads To the phenomenon of social exclusion, these other social problems that coexist, and the role of the world into a gap and rupture between members of the same city.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر الحضري من الظواهر التي ظهرت حديثا وخاصة في دول العالم الثالث والدول النامية، حيث يعتبر الفقر في المدينة من أهم المحددات الأساسية لشكل المدينة واقتصادها ودرجة نموها وتطورها.

والفقر الحضري هو مشكلة حضرية استأثرت اهتمام الباحثين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعي، ومع تطور الحياة الحضرية بشكل سريع في دول العالم، بدأت الكثير من المدن تعاني من ظاهرة الفقر خاصة مدن البلدان النامية.

فقد بدأ الفقر الحضري يظهر بعد الثورة الصناعية في أوربا، الأمر الذي استدعى الكثير من المفكرين والعلماء للإشارة إليه وتحديد إشكالاته التي لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط كقلة الدخل وقلة فرص العمل بل تعداه إلى الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضري، الأمر الذي انعكس سلبا على سياسات الاحتواء الاجتماعي وواقع السياسات التنموية التي تعنى بأمور المدينة وتطورها العمراني كون المشرفين عليها لا يأخذوا بعين الاعتبار الحاجات الأساسية والخطط العمرانية لاحتواء فقراء الحضر، وهذا ما يؤدي إلى ظهور ما نطلق عليه بالهامشية الحضرية.

حيث اتسعت ظاهرة الفقر الحضري ليصل إلى درجة الحرمان الاجتماعي مثل التعليم والصحة والتمييز العنصري والمشاركة السياسية وسوء توزيع الموارد، كما أن التوسع العشوائي للأحياء داخل المدينة أو ما يطلق عليه بالأحياء غير المخططة أو الفوضوية والتي تفتقد أدنى ضروريات الحياة الحضرية أثر سلبا على البنية الأساسية والخدمات المتاحة في المدينة، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والذي ساهم بدوره في تفشي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماهي أهم مؤشرات الفقر الحضري التي تجسد لنا طبيعة الاستبعاد الاجتماعي داخل المدن؟

1 . مفهوم الفقر الحضري:

لم يظهر موضوع الفقر الحضري وفقراء المدن إلا في الفترة القريبة حيث بدأ الحديث والأخذ بمسألة الفقر الحضري كظاهرة من الظواهر الحضرية التي اقترنت بعدة عوامل لعل أهمها التزايد السكاني الهائل في المدن إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والتي أثرت سلبا على واقع السياسات التنموية التي تعنى بشؤون المدينة وتطورها العمراني كون المشرفين عليها لا يأخذون بعين الاعتبار الحاجات الأساسية والخطط العمرانية المسطرة للمدن، حيث يوجد

تجاهل كامل لأوضاع فقراء الحضر حيث يرون بأن الخطط التنموية لا تعنيهم وبذلك تثبت فشلها.

و قد اتجهت الأنظار من طرف الباحثين إلى موضوع مكافحة الفقر ومحاولة التخفيف من بؤس الفقراء والتأكيد على أن النمو الاقتصادي والاجتماعي ليس مؤشرا لقياس التغير في الرفاه الاجتماعي، كون الفقراء يعانون من قلة فرص العمل والحرمان من المسكن اللائق، مما يساهم في انتشار الهامشية الحضرية ومنها نحو الاستبعاد الاجتماعي.

ويعرف الفقر" بأنه حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، والبعض الآخر يميل إلى الفقر ظاهرة وحالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة، وأن الفقراء هم من حرموا بنائيا وتاريخيا من فرص عادلة في التملك، ومن فرص المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات ذات الصلة بإحداث تغييرات أساسية في مجمل السياسات على مستوى المجتمع الحضري".(الأمم المتحدة، 2003، ص 4)

و يعتبر الفقر ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تتسبب بعدد من العوامل وتتفاعل معها وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع أو الدولة ولا يقتصر على جزء جغرافي منه فهي في الحضر كما هي في الريف. (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص71) والفقر الحضري ظاهرة تعبر عن مدى التمايز الاجتماعي المتواجد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية المتقدمة منها أو النامية مهما بلغ معدل النمو الاقتصادي بها، أو مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وللفقر عوامل تاريخية ومعاصرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية أيضا، تتفاعل معه وتعيد إنتاجه، وهو لا يرتبط فقط بمستوى الدخل أو نقص فرص التعليم أو فقد الصحة بقدر ما يرتبط بعدم المساواة وبالحواجز الاجتماعية السائدة، والفقراء هم فاقدو القدرة والتأثير في العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لشروط وجودهم الاجتماعي.

وكما جاء في **معجم علم الاجتماع** أن كلمة " **فقر**" تعني مستوى معيشة منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعه أفراد، وينظر إلى المصطلح نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية. (محمد عاطف غيث، 1990، ص 341 –342)

ويبدو الفقر كظاهرة معقدة متعددة الأبعاد تختلف في مضمونها وفق الثقافات والبلدان، فهناك أنواع مختلفة من الفقر، فالفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني والحرمان في تملك السلع الضرورية وفقدان الادخار أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، ولم يعد الفقر يقتصر على الجانب المادي فقط فقد تعداه إلى مجال المشاركة الاجتماعية والسياسية وفقر الاستقلالية وفقر الحماية وفقر ضمان الحيازة ...، وتشخص لأشكال الفقر حالة تقدر بمدى الديمومة والفردية أو الجماعية. (الأمم المتحدة، 2001، ص 67)

إلا أن تفاقم الفقر وامتداده المكاني والزماني وانعدام المساواة في توزيع المداخيل والخدمات الحضرية والاجتماعية كالسكن والتعليم والصحة قد هيمن على المدن عامة والمدن الكبرى، خاصة التي خلقت أحياء فقيرة متدنية عمرانيا وغير منظمة والتي تتصف بعشوائية التشييد وتدني الشروط البيئية وارتفاع الكثافة السكانية وتدني مستوى توفير الخدمات الحضرية من مياه صالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي والتزود بالكهرباء والغاز والهاتف وانتشار مختلف أشكال الفقر والحرمان الاجتماعي.

وبناء على ما تم ذكره فإن الفقر ليس مجرد نقص الدخل بل هو قصور في القدرة الإنسانية، حيث يتمثل في أنواع مختلفة من الحرمان يعاني منها الفقراء مثل الحرمان من أن يحيا حياة طويلة وصحية والحرمان من المعرفة والاندماج الاجتماعي، فقد عرف " تونسند " الفقر بقوله " يمكن أن يطلق على الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان أنها فقيرة عندما تعاني من نقص في الموارد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة في الأنشطة والحصول على الظروف الملائمة في الحياة، والاحتياجات الأساسية اللازمة لاستهلاك الأفراد والمجتمعات التي تربطهم بمعيشتهم. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 5)

ومن المستحيل رسم صورة تصف الفقراء نظرا لإختلاف الملامح والمتغيرات في وجه الفقر في مختلف المجتمعات وتباين تضاريس الفقر في المجتمع الواحد.

وتتفق أغلب الدراسات التي أجريت على المجتمعات الصناعية والنامية على أن المستضعفين في مجالات اجتماعية محددة يكونون على العموم أكثر عرضة للوقوع في مصيدة الفقر، ويندرج في هذه الفئات المتعطلون عن العمل أو من لا يتمتعون بالأمن الوظيفي في

عملهم، والمسنون، والمرضى، والعجزة، والأطفال، والنساء، وأعضاء الأسر الكبيرة أو التي يعيلها احد الوالدين، وأفراد الأقليات الإثنية في المجتمع. وقد تكون آثار الفقر متقاربة على هذه الفئات في أكثر المجتمعات في العالم. (أنتوني غدنز، 2005، ص 382-383)
وعموما فلم يعد الفقر ذلك المفهوم التقليدي الذي يتبادر للذهن بمعنى الحرمان والافتقار لما هو ضروري للرفاه المادي ولكنه التعريف الجديد الذي أدخلته **الأمم المتحدة** في تقريرها حول التنمية البشرية تحت مسمى" الفقر **البشري** " ويعني الحرمان من الفرص والخيارات التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية وتطوير المجتمعات واتجاهها نحو الديمقراطية وبعدها عن أشكال الحكم القمعية والتسلطية ومن أهم مؤشراته الاستبعاد الاجتماعي.

2 – مفهوم الاستبعاد الاجتماعي:

إن موضوع الاستبعاد الاجتماعي موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع، فالاستبعاد الاجتماعي هو حصيلة بنية اجتماعية معينة لها خصوصياتها حيث يعتبر الاستبعاد مؤشرا على أداء هذه البنية لوظائفها.

ويعتبر **غيدنز** رائد دراسة الاستبعاد حيث لفت الانتباه مبكرا إلى قضية الاستبعاد الاجتماعي حيث نبهنا إلى وجود شكلين للاستبعاد في المجتمعات المعاصرة بلغا درجة فائقة من الوضوح والتبلور، **الأول** هو استبعاد أولئك المعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، أما الشكل **الثاني** فهو الاستبعاد الإرادي أو ما اسماه **غيدنز** " **ثورة جماعات الصفوة** " حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، وأحيانا من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية و يختار أعضاؤها أن يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع، وتنسحب من نظم التعليم العام والصحة العامة ...الخاصة بالمجتمع الكبير.(أنتوني غيدنز وآخرون، 2001، ص2)
لذلك فإن الاستبعاد الاجتماعي بوصفه حرمانا مستمرا وليس شأنا عارضا، وبوصفه أزمة متعددة الأبعاد تنطوي على حرمان من المشاركة في مجالات العمل والإنتاج، ومن المشاركة السياسية ومن مختلف عمليات التفاعل الاجتماعي.

الذي شهدته العقود الأخيرة ونشهده الآن في خضم هذا العالم النامي هو مزيدا من الحرية الفردية يقابلها تجسيدا واضحا لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي، ومن هنا الإشكالية فيما يتعلق بالدول النامية فلا يمكن بحال من الأحوال العمل على تلافي مضامين

الاستبعاد الاجتماعي إذا كان في ذلك تهديدا للأنظمة القائمة لان في ذلك زوالها واستبعادها على السلطة، فمن صالحها الإبقاء على مؤشرات هذا النوع من الفقر لأنه يرتبط بقيامها واستمرارها.

3 – مفهوم الأحياء المتخلفة:

لقد اتسمت غالبية الدول النامية بتحقيقها العديد من الانجازات التنموية خلال السنوات الأخيرة إلا أن عددا كبيرا منها يواجه اليوم تحديات ضخمة أبرزها تسارع ظاهرتي التحضر والنمو السكاني وخضوعها لتوترات الهجرة وبالتالي التوزيع غير العادل للسكان والموارد على مدنها وعدم تماشي العرض من الوحدات السكنية مع هذا النمو المتزايد وبالتالي ظهور ما يعرف بالأحياء المتخلفة.

و نظرا لما تتضمنه المنطقة الحضرية المتخلفة من سمات مختلفة فقد برزت عدة مصطلحات لمفهوم المنطقة المتخلفة، منها المنطقة الموبوءة أو المنطقة المتدهورة أو المنطقة القصديرية أو مناطق الأكواخ أو منطقة الخرائب أو المنطقة الفقيرة...الخ، وقد كانت بداية ظهور المناطق المتخلفة الحضرية بشكل واضح في الدول الصناعية، وهذا انعكاسا لنتائج الثورة الصناعية وحركة النمو غير المخطط للمدن. (أحمد بوذراع، 1997، ص 13) ورغم كل المحاولات للقضاء على هذه الظاهرة الحضرية إلا أن معظم الدول مازالت تعاني من وجود تلك المناطق، ويرجع ذلك لانخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها فقراء الحضر مما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة في مدننا.

ومن البديهي أن الافتقار المتواصل لأي من شروط الحياة الحضرية والبيئية الجيدة يؤدي بالضرورة إلى أشكال من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي يدفع الفقراء من الحضر والقاطنين في المناطق العشوائية المتخلفة إلى تجاوز القانون، " ففي مجال الإسكان تضاعفت حالات الاحتلال للمساكن والأراضي والتعديلات المتواصلة على الملكيات العامة والخاصة، والامتناع عن تسديد أي من الأجور أو مستحقات الدولة وإهمال البيئة وحتى الإغفال عن تحسين أي من عناصر المسكن وخدمات البنية التحتية في حالة وجودها، هذا بالإضافة إلى المساهمة في رفع مستويات التلوث وخاصة تلوث المياه والتربة الناجم عن انعدام ربط جزء كبير من المناطق المتدنية عمرانيا والفقيرة إلى الشبكات الرئيسة فضلا عن تراكم الفضلات الصلبة في الأزقة والأحياء" .(الأمم المتحدة، 2001، ص 70) ولقد واكبت نشأة أشكال الحيازات غير القانونية للمسكن والأرض في مناطق الاستيطان العشوائي أساليب غير

رسمية نجحت في توفير المأوى لقطاع كبير من منخفضي الدخل وفقراء الحضر كل وفق قدراته وموارده على أسس تلقائية تختصر فيها الإجراءات القانونية والرسمية وحتى الزمنية، في حين عجز القطاع العام عن مواجهة المعادلة الصعبة للنمو السكاني وتدني مستوى الدخل، وبالتالي فشله في توفير وضمان المسكن الملائم وخاصة لدى الفئات محدودة الدخل.

وعلى العموم تتميز هذه الأحياء في مجتمع المدينة ببعض الخصائص المشتركة، فهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة وهي عبارة عن صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية، تعاني من الملكية القانونية لمعظم سكانها الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص دون أن يتمكنوا من بنائها نظرا لسوء أوضاعهم المادية، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر والهامشية الحضرية من الملامح المميزة للحياة الحضرية، وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الإنسانية.(إبراهيم تهامي و آخرون، 2004، ص 111)

وتبقى المبادرات المحلية والوطنية وحتى الدولية الرامية للارتقاء بهذه الأحياء المتخلفة وخاصة تحسين أوضاع السكن وتوفير الشروط البيئية والصحية الملائمة غير كافية لمواجهة النمو السريع للمدن.

4 – واقع الفقر في الأحياء المتخلفة:

ليس من الصعب علينا الكشف عن تأثير الفقر على الظروف السكنية في معظم مدن العالم الثالث ومعرفة طبيعة العلاقة السببية التي تجمع مابين انعدام ضمان حيازة مسكن ملائم من جهة والفقر وتفاقم إشكاليات الاندماج الاجتماعي والتدني البيئي من جهة أخرى وتعتبر هذه العلاقة السببية اضطرارية فكلما ازدادت حدة الفقر كلما تكرس الافتقار لحيازة المسكن أو امتلاك الأرض، كما يتزامن هذا الحرمان الخضوع لأشكال مختلفة من الاضطهاد الممارس من إخلاءات جماعية قسرية إلى تهجير قد يصل مداه إلى درجة ممارسة العنف والقمع ضد الأفراد.

وإذا كان بعض الباحثين قد فسروا نمو الأحياء المتخلفة في ضوء مفاهيم كالهامشية الحضرية وازدواجية البناء الاقتصادي، فإننا نجد محاولات نظرية حاولت فهم ثقافة الأحياء المتخلفة الفقيرة في الدول النامية لعل أهمها مفهوم " **ثقافة الفقر** " كما صاغها " **أوسكار لويس** " وتتألف هذه الثقافة من مجموعة من العناصر الشائعة في الأحياء المتخلفة أهمها: ارتفاع معدلات الوفيات،

وانخفاض متوسط الأعمار وانتشار الأمية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة، والحرمان من الخدمات الحضرية، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة، وعدم وجود مدخرات وكثرة الاقتراض والافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن، وكثرة اللجوء إلى العنف والهجر داخل الأسرة الفقيرة، والشعور بالاستسلام أو القدرية ... (السيد الحسيني، 1991، ص15) ولقد أكد لويس أوسكار على وجود هذه الثقافة الفرعية للفقر، حيث وصف الفقراء بأنهم هم المسؤولون عن فقرهم والمؤيدون له، لكن هذا الحكم القاسي على الفقراء والذي يجعلهم منحطون فكريا وبرغبتهم في ارتداء ثوب معين من الثقافة الخاصة ولا يرغبون أولا يفكرون في مجرد تغييره أو الخروج منه يجعلنا نجزم ولو بشكل نسبي بان هذا الوضع البنائي للفقراء داخل النسق الاجتماعي ليس مسؤوليتهم وحدهم وإنما هو نتاج لسلوكيات واتجاهات غير الفقراء الذين كثيرا ما يرغبون، بل ويسعون على إبقاء الوضع الاجتماعي والثقافي للفئات المجتمعية على ما هوعليه لأجل صالحهم.(محمد عباس إبراهيم، 2003، ص ص، 193–194)

والملاحظ أن طبيعة الفقر الحضري في إطار الثقافة الفرعية إنما يرتبط في المناطق العشوائية والمتخلفة ببعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة الحضرية فضلا عن القيم وطبيعتها غير الموحدة والتي هي عبارة عن امتزاج مجموعة من القيم الوافدة والتقليدية للبيئة الحضرية، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بدراسة المناطق المتخلفة والعمل على تطويرها في ضوء تغييرها من الداخل لكي تصبح مناطق منتجة اقتصاديا ومتماسكة اجتماعيا من خلال غرس قيم المشاركة وحب الأداء والعمل الرامي إلى المساهمة في النهوض بالتنمية داخل القطاعات الحضرية.

في الثقافة الأمريكية فان المناطق المتخلفة تعني تحديد مناطق إقامة الفقراء، وتبدوا هنا صعوبة الإشارة إلى الفقر إذ يظهر بعض الأفراد في مظهر لائق، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصعب إقناع المواطنين بسيادة الفقر، فالأمريكي المتوسط الثراء يتحول بسيارته المكيفة في المناطق المتخلفة ولكن عينه لا تقع على متسول أو رجل رث الثياب، فالحراك قد أعمى بصيرته وقيد اتصالاته. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2005، ص 173)

وهكذا فالفقر وحده لا يصنع المناطق المتخلفة بل يضاف إليها القذارة والمرض والجريمة، وتفاقم الأمراض الاجتماعية والنفسية وسوء التغذية ويأس الأفراد وعجزهم والافتقار إلى الطموح والآمال.

5 . فقراء الحضر والاستبعاد الاجتماعي:

إن الاهتمام بدراسة الاستبعاد الاجتماعي إنما يصدر عن توجه إنساني متقدم يعلي من قيمة الفرد ويحميه من الوقوع ضحية تطورات المجتمع الذي يعيش فيه، حيث أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية قد اجتازت في تطورها مراحل متباينة وغيرت من خططها وبرامجها وحتى أهدافها لكي تواكب التطورات العالمية، فسعت أولا إلى تراكم الثروة وحددته هدفا وغاية للمجتمعات ورأت فيه سعادة الفرد والمجتمع، ثم أدركت أن المال وحده دون علم يعليه وقيم توجهه سوف تكون نتائجه غير كافية، ومن هنا اتجهت إلى تنمية البشر برفع مستواهم المعرفي والصحي والأخلاقي ... الخ، باعتبار ذلك أساس كل نهضة وشرط كل سعادة، ولكن غياب العدالة وتفاقم اللامساواة في الانتفاع أدى بها إلى الإخفاق في تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص في مجالات معينة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة.

ويعاني فقراء الحضر الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويصبح الوصم والتمييز الناتجان عن ذلك سمة من سمات الحياة اليومية لكثير من سكان الأحياء الفقيرة، ويدرك الاطفال بصفة خاصة حالة تردي محيطهم، وينظرون اليه على انه انعكاس لقيمهم الشخصية (الامم المتحدة ،2012، ص16) وتجدر الإشارة إلى **أن** محللي ظاهرة الفقر الحضري في مدن الدول النامية ركزوا على دور فقراء الحضر والمهمشين في إحداث ثورات على الصعيد السياسي لدولهم، حيث يرون أن فقراء الحضر بإمكانهم إسقاط الأنظمة السياسية والاقتصادية التي كانت سببا مباشرا في فقرهم وبؤسهم وبذلك تصبح المدينة البيئة الملائمة لتنظيم المواجهة مع الأنظمة القائمة، حيث أن الأنظمة السياسية في الدول النامية تتجنب عدم إثارة سكان الأحياء المتخلفة أو الفقيرة حتى لا تتمرد هذه الشرائح الهامشية، وهذا لضمان استقرار الأوضاع، غير أن البعض يعتبر سكان هذه الأحياء ضحايا (مستبعدين) لقوى أكبر وجماعات لها تأثيرها السياسي وبالتالي هؤلاء الفقراء يشكلون موضوع استغلال وتوظيف من طرف قوى متصارعة ومتناحرة سياسيا، حيث أن العديد من فقراء الحضر يعيش فترة طويلة كجزء من طبقة دنيا حضرية ولا يتم اندماجهم اقتصاديا وسياسيا، وهذا البطء في عملية الاندماج يخلق انقسامات اجتماعية داخل النسيج الحضري لمدن الدول النامية مما قد يكون سببا في ضعف الروابط بين النظام السياسي من جهة وفقراء الحضر من جهة أخرى. (إبراهيم توهامي وآخرون، 2004، ص 58) وبتصاعد حدة الإحباطات الاجتماعية المعبر عنها بالإقصاء أو الاستبعاد لشريحة

كبيرة من مجتمع المدينة والتي تقطن عادة في العشوائيات يقابلها عجز السلطات العامة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية للأفراد وبخاصة فقراء الحضر وغياب تكافؤ الفرص في جميع المجالات ومن ثم فان مبدأي العدل والمساواة مازالا بعيدين كل البعد عن الواقع وعن الناس.

وفي هذا الإطار يرى **مايكل هدسون** " إن اكبر عقبة في طريق الشرعية هو عدم توافر المساواة بدرجة كافية، والمساواة ليست كما تفسرها النظم السياسية والاقتصادية المختلفة، فالناس في العصر الحديث ترى في الإحساس بالمساواة شرطا أساسيا لتقبلها الاختياري لوضع ما وتعني العدالة وأيضا القوانين المنسجمة مع المنطق والمعقولية في السلوكيات وعدم التحيز لمذهب أو عقيدة أو فئة ". (DUMOND PERRET, 1995, P. 115) فالجماعات الهامشية تعاني من الشعور بالغربة عن الثقافة المحيطة بها والجماعات الأخرى التي حولها، مما يولد لدى الأفراد العديد من أنواع الجنوح الذي يأخذ منحى التطرف، والذي يعبر عنه من خلال مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تجاوزت السلوكات الحضرية، والذي من شأنه خلق الظواهر المتعلقة بالتصادم والثقافي.

خـاتمة:

خلاصة القول أن الاستبعاد الاجتماعي تشكل كظاهرة اجتماعية انبثقت على عدم اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل المدن، وتزداد هذه الظاهرة وضوحا كلما ادركنا ارتباطها بظاهرة الفقر الحضري، اي البؤس والحرمان اللذان تعانيهما الفئات الفقيرة، وتعبر عن وضع متدني ضمن نظام للتدرج الاجتماعي يتولد عنه تهميش فئة اجتماعية وعزلها كليا أو جزئيا.

ومن هذا المنطلق فإن الاستبعاد الاجتماعي يعني عدم القدرة على اقتحام مناطق معينة داخل المجتمع وتحديد الفرص وكذا سقف المستقبل لكل فئة من فئات المجتمع، فالأدوار محددة مسبقا ولا يمكن تجاوزها وبالتالي لا يمكن إحداث تطور اجتماعي أو سياسي فعلي لأي دولة دونما إحداث تغييرات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، وذلك من خلال توسيع الخيارات المتاحة لدى الأفراد وإلغاء الاستبعاد الاجتماعي وفتح مجالات في المستقبل لجميع الفئات بحيث يمكن لأي فرد من أفراد المجتمع مهما كانت مكانته الاجتماعية أو وضعيته الاقتصادية أن

يتدرج في السلم الاجتماعي إلى غاية وصوله الى مختلف المكانات الاجتماعية .

قائمة المراجع:

(1)- الأمم المتحدة: الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

(2)- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1990.

(3)- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كتاب الاستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحيازة (منظور إقليمي)، النسخة العربية، نيويورك، 2001.

(4)- برنامج الأمم المتحدة الانمائي: مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الرئيسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، المكتب الاقليمي للدول العربية، نيويورك، 1997.

(5)- عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.

(6) . أنتوني غيدنز، بمساعدة كارين بيردسال، ترجمة فايز الصياغ: علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.

(7) . الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تعزيز حقوق الإنسان لفقراء المناطق الحضرية، الاستراتيجيات وأفضل الممارسات، 2012.

(8)- أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، 1997.

(9)- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق.

(10)- إبراهيم تهامي و آخرون: التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة و النشر، 2004.

(11)- السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1991.

(12)- محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

(13)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.

(14)- أنتوني غيدنز وآخرون: مرجع سابق، ص 3.

(15)- إبراهيم تهامي و آخرون: مرجع سابق.

(16)- DUMOND PERRET, idéologies et pouvoir, ED, P.U.F. PARIS. 1995.